تحليل المخاطرة الائتمانية واثرها في السلامة المالية – دراسة تحليلية لمصرف بغداد في العراق للمدة (2005-2019)

Analysis of Credit Risk and its Impact on Financial Soundness - Analytical Study of the Bank of Baghdad in Iraq for the Period (2005-2019)

جهاد فيصل جهاد [1] *، سيماء حسن محمد علي [2]

[1] جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد – العراق ، jihad.f@uokerbala.edu.iq

[2] جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد – العراق ، seemaa.h@uokerbala.edu.iq

الاستلام: 2021/04/16 القبول: 2021/04/27 النشر: 2021/05/31

ملخص:

يهدف هذا البحث الى دراسة تأثير المخاطر الائتمانية على السلامة المالية ، وقد تم اختيار مصرف بغداد الذي يقع في محافظة بغداد باعتباره أحد اكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق فضلاً عن ان المصرف لديه حضور في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، ويتكون من (7) بنوك شركاء (مصرف بغداد في العراق، بنك سوريا والخليج في سوريا، بنك الخليج الجزائر في الجزائر، بنك الاردني الكويتي في الاردن، بنك تونس العالمي في تونس، بنك برقان في الكويت، بنك الخليج المتحد في البحرين)، وتمثلت المدة الزمنية للبحث لبيانات سنوية امتدت من سنة 2005 الى 2019. انطلق البحث من مشكلة مفادها (هل يوجد تأثير للمخاطر الائتمانية على مؤشرات السلامة المالية ؟) وذلك لأثرها البالغ في انجاح عمل المصارف. ولأجل تحليل هذا التأثير تم استخدام برنامج الحزمة الاحصائية SPSS وفق اسلوب الانحدار الخطي البسيط، وتوصلت الدراسة الى مجوعة استنتاجات أهما وجود تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين مؤشرات المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية، باستثناء مؤشر نسبة القروض الى الموجودات على مؤشر الربحية وذلك لان مستوى المعنوية (9.5%) وهو اعلى من المستوى المقبول (5%).

الكلمات المفتاحية : المخاطر الائتمانية، السلامة المالية، كفاية رأس المال، السيولة، الربحية.

Abstract :

This research aims to study the effect of credit risk on financial soundness , The Bank of Baghdad was chosen in the city of Baghdad, which is one of the largest private commercial banks in Iraq , In addition, the bank has a presence in the Middle East and North Africa and consists of (7) partner banks (Bank of Baghdad in Iraq, Bank of Syria and the Gulf in Syria, Gulf Bank Algeria in Algeria, Jordan Kuwait Bank in Jordan,

* المؤلف المراسل

Tunis International Bank in Tunisia, Burgan Bank. In Kuwait, United Gulf Bank in Bahrain). The time period for the search was for annual data from 2005 to 2019. The research started from a problem (Is there an impact of credit risk on financial safety indicators?) Due to its great impact on the success of banking activity. In order to analyze the effect, the SPSS statistical package program was used according to the simple linear regression method, The most important conclusions were reached, the presence of a statistically significant effect between credit risk indicators and financial soundness indicators, with the exception of the loan-to-assets ratio on the profitability index, because the level of significance (9.5%) is higher than the acceptable level (5%).

Key words: credit risk, financial soundness, capital adequacy, liquidity, profitability.

1. مقدمة:

يدخل الاقتصاد العالمي الألفية الثالثة التي تسمى قرن العولمة ، متأثراً بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية التي كانت ولازالت لها تأثير كبير على أداء المصارف حيث ان النظام المصرفي يلعب دوراً حيوياً في النشاط الاقتصادي ، فضلاً عن تعدد وحداثة الأنشطة المصرفية التي جعلته يواجه مخاطر لم يواجها من قبل ، وهذا لا يعني أنها كانت قادرة على التخلص من التهديدات ، كون مخاطر الائتمان لا تزال مصدر قلق لكل مصرف لان الوظيفة الرئيسة التي وجدت المصارف من أجلها هي منح الائتمان على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية ودخول نظام اقتصاد السوق الذي يعمل فيه هؤلاء الناس يتعرض القطاع المصرفي إلى الكثير من المخاطر التي قد تؤدي إلى عدم استقراره ولعل من أهم هذه الإخطار هي المخاطرة الائتمانية حيث تعتبر من أهم الاسباب التي ادت الى حدوث الازمات المصرفية في الدول النامية والمتقدمة، إذ يوجد شبه إجماع بين المصرفيين على أن المخاطرة الائتمانية هي أكثر نوع من أنواع المخاطر المصرفية شيوعا بين المصارف والتي نجم عن هذه المخاطر مواجهة النظام المصرفي أزمات مالية ناجمة عن تركز الائتمان في قطاع معين كقطاع العقارات وضعف الرقابة على الانشطة المصرفية. أدت إلى عدم استقرار القطاع المصرفي العالمي، لذلك فقد دأبت المؤسسات المالية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)على وضع المؤشرات المناسبة لقياس سلامة المصارف وتشخيص المصارف ذات الاداء الضعيف والعمل على تحسن أداءه ومن هنا جاءت مقررات لجنة بازل لدعم النظام المصرفي وتقوية وجوده في ظل المنافسة العالمية وتزايد المخاطر مما يجعله قادر على مواجهة الازمات المصرفية.

1.1. إشكالية البحث: تنبع مشكلة البحث من حاجة المصارف الى وجود مؤشرات مالية تعطي رؤيا واضحة عن حالة المصرف وبيان مدى احتمالية تعرضه الى مخاطر تنعكس بشكل مباشر على سلامة الجهاز المصرفي، لذلك تم صياغة الاشكالية بالتساؤل هل يوجد تأثير للمخاطر الائتمانية على مؤشرات السلامة المالية.

2.1. أهمية البحث: تكمن اهمية البحث في استعراض و تحليل حجم المخاطرة المصرفية لما لها من تأثير كبير في سلامة الجهاز المالي للمصارف عموماً .

3.1. أهداف الدراسة: يهدف البحث الى :

- بيان علاقة وتأثير المخاطر الائتمانية على مؤشرات السلامة المالية .

4.1. فرضيات البحث : تمثلت فرضيات البحث بفرضيتين رئيستين تتفرع منها مجموعة فرضيات فرعية وكالاتي:

1) **الفرضية الرئيسة الاولى:** لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين مؤشرات المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية .

وتتفرع منها مجموعة فرضيات فرعية:

- لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين مؤشر نسبة القروض الى حق الملكية وبين (مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر السيولة، مؤشر الربحية).
- لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين مؤشر نسبة القروض الى الموجودات وبين (مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر السيولة، مؤشر الربحية).
- لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض وبين (مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر السيولة، مؤشر الربحية).

2) **الفرضية الرئيسة الثانية:** يوجد تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين مؤشرات المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية .

وتتفرع منها مجموعة فرضيات فرعية وهي كالاتي :

- يوجد تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين مؤشر نسبة القروض الى حق الملكية وبين (مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر السيولة، مؤشر الربحية).
- يوجد تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين مؤشر نسبة القروض الى الموجودات وبين (مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر السيولة، مؤشر الربحية).
- يوجد تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض وبين (مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر السيولة، مؤشر الربحية).

2. المخاطر الائتمانية : (الإطار النظري):

2.1. مفهوم المخاطر الائتمانية

تعد مخاطر الائتمان أقدم أنواع المخاطر التي تواجها المصارف كوسطاء ماليين والتي تنطوي على تخلف المقترض عن سداد الفائدة أو أصل الدين أو كلاهما مما يؤدي للقضاء على رأس مال المصرف وتعرض المصرف للإفلاس (Broll,et. al.,2002:1) . وقد عرف (Luy,2010:27) مخاطر الائتمان بأنها تلك الخسارة التي من المحتمل ان يتعرض لها المقرض نتيجة لفشل الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته المتعاقد عليها. بينما عرف (Charles&Kenneth,2013:704) مخاطر الائتمان بأنها المخاطر الحالية والمستقبلية للأرباح أو لرأس المال الناتجة عن إخفاق الملتزم في استيفاء شروط أي عقد مع المصرف على النحو المتفق عليه) , وأكد (KonovalovaN.,et.al.,2016:92) بأن مخاطر الائتمان تحدث نتيجة لفشل الزبون في سداد أصل الائتمان مع الفوائد المترتبة عليه في الوقت المتفق عليه .

وان المصارف تواجه المخاطر الائتمانية بشكل متزايد ليس فقط بالاقتراض بل في مجموعة منتجاتها, والقاعدة الأهم في الائتمان يجب أن تتعامل المصارف مع زبائن ذوي جدارة بالثقة . ولا يزال يُنظر إلى مخاطر الائتمان بأن لها تأثير كبير في أداء المصرف ويرجع ذلك إلى حد كبير لقدرتها المحدودة على استيعاب الخسائر الناجمة عن القروض المتعثرة (Muhamet&Arbana,2016:494) . وان السبب الرئيسي للمشاكل المصرفية الخطيرة يرتبط ارتباطًا مباشرًا بمعايير الائتمان المتراخية للمقترضين كسوء تقييم القروض ، وضعف إدارة

مخاطر المحفظة و متطلبات الإقراض غير الكافية وعدم الالتزام بوضع سياسات ائتمان سليمة أو عدم الاهتمام بالتغيرات في الظروف الاقتصادية التي من الممكن أن تؤدي إلى تدهور الوضع الائتماني لأطراف المصرف (Mercylynne,et. al.,2017:92) .

2.2. انواع مخاطر الائتمان

تقسم مخاطر الائتمان الى ثلاثة اقسام :

1.2.2. **مخاطر عدم السداد** : وهي المخاطر الناتجة عن عجز المقترض على تسديد القرض والفوائد المترتبة عليه أما بسبب العسر المالي للمقترض عند تاريخ الاستحقاق أو عدم نزاهته في التعامل أو نتيجة لسوء إدارة المصرف وبعبارة اخرى هو خطر التدهور التدريجي للمركز المالي للمقترض (Zamore,et. al.,2018:3)

2.2.2. **مخاطر تجميد الأموال** : يعد المصرف مدين اذ انه يقدم القروض للأخرين من أموال الودائع وبالتالي فان أي تعارض زمني ما بين تسديد القروض وسحب الودائع يؤدي إلى تجميد الأموال ويعرض المصرف لمخاطر ائتمانية حيث تبأ هذه المخاطر منذ منح القرض إلى حين تسديده ويزيد خطورة عندما تتحول الاستثمارات من قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل (Agyepong,2015:15).

3.2.2. **مخاطر تذبذب أسعار الفائدة** : يعرف معدل الفائدة هو الثمن الذي تتقاضاه المصارف مقابل القروض التي تقدمها للمقترضين , والذي يمثل أهم موارد المصرف بما أن سعر الفائدة من المتغيرات الخارجية لا يستطيع المصرف تغيرها لذلك تشكل خطراً كبيراً للمصرف في حال تذبذب أسعار الفائدة (Mirkovic,2013:443) .

3.2. أسباب المخاطر الائتمانية

تعددت وجهات النظر في تفسير المخاطر الائتمانية وتحديد مصادرها والتي يسببها العسر المالي الذي يتعرض له الزبون وبالتالي يحد من قدرته في تسديد أصل الائتمان أو فوائده أو الاثنين معا، وأن عدم قدرة الزبون على التسديد أو التعثر له عدة اسباب : (سعيد,2000:208)

1.3.2. **المصرف:** يمكن توضيح الأسباب المتعلقة بالمصرف بالآتي:

- **الإدارة الائتمانية :** أن سوء الإدارة الائتمانية من أخطر الأسباب التي تؤدي إلى عدم قدرة المقترض على السداد.
- **الدراسة الائتمانية:** أن الدراسة الائتمانية الجيدة هي التي تساعد المصرف في اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة.
- **الضمانات المقدمة:** أن المصرف الناجح الذي تكون قيمة ضماناته المستحصلة نتيجة لمنح القرض للزبون ضمانات عالية يكون قادراً على تحويل هذا الضمان إلى نقد من اجل استحصال قيمة القرض والفوائد المترتبة عليه.

2.3.2. **الزبون:** ويمكن توضيح الأسباب المتعلقة بالزبون كالاتي: **(يوسف ,288:2019)**

- **الأسباب المتعمدة:** وهي الأعمال التي يقصد بها الزبون سلوكا معينا وبسوء نية من اجل الحصول على تسهيلات ائتمانية أكبر وبشروط اقل وبوقت أسرع.
- **الأسباب الناتجة عن التقصير:** وهي الأسباب التي قد لا يدخل فيها سوء النية ولكنها تعتبر أخطاء كبيرة بالنسبة لزبون ووقوعها يؤدي إلى عدم قدرته على السداد.

2.3. السلامة المالية

1.2.3. مفهوم السلامة المالية

تعد السلامة المالية مفتاح السلامة الاقتصادية للبلد لأنه بمجرد اندلاع الأزمة المالية سيتم نقلها إلى الاقتصاد الحقيقي، فمنذ اندلاع الأزمة المالية في التسعينات إلحق الاقتصاد العالمي والتنمية الاجتماعية بضرر كبير ،وعلى اثر ذلك قام صندوق النقد الدولي بالطلب من أعضائه بتقييم سلامة النظام المصرفي في بلدانهم كجزء من عمله الإشرافي الذي يشمل إعداد وسائل تقييم مدى سلامة النظام المالي (XiaojunJia,2015:582) ، وتعرف السلامة المالية من وجهة نظر إدارة المخاطر بأنها عملية تقويم مركزة لعمليات وأنشطة المصارف من خلال مراقبة المخاطر . (Mishkin,2005:523) كما عرفت السلامة المالية من حيث الوظيفة التي تؤديها الجهات الرقابية بأنها التقويم المتخصص لاستقرار النظام المالي بهدف تحديد حالة أي ضعف موجود في النظام المالي لأي فترة زمنية (Financial Stability Review, 2006: 103) و اوضح (Santoso, 2007: 5) بان السلامة المالية تبنى على خمسة ركائز أساسية هي:

- ظروف اقتصاد كلي مستقرة.
- تنظيم ورقابة سليمة للمؤسسات المالية.
- أسواق ومؤسسات مالية وسليمة.
- بنية تحتية قوية وأمينة.
- شبكات أمان مالي فاعلة

وإن الدول تعمل بشكل كبير على سلامة أنظمتها المصرفية لأنه في حال تأثرت مصارف تلك الدول بأي أزمة مالية فأنها سوف تتحمل تكاليف أعادة العافية إلى جهازها المصرفي ، فضلاً عن ان المصارف تعد حلقة وصل بين المقرضين والمودعين وأي أزمة تتعرض لها المصارف سوف يؤثر على ثقة الزبائن المحليين ،لذلك تلجأ الدول إلى مزاولة نوعين من السياسات للحفاظ على السلامة المالية للمصارف احدهما وقائي للحيلولة دون الوقوع في الأزمات المالية، والاخر علاجي لاحتواء الأزمة والحد منها في أسرع وقت ممكن ومنع انتشار العدوى بين المصارف (أمين،2010: 12-13) .

2.2.3. مؤشرات السلامة المالية

تعد مؤشرات السلامة للقطاع المصرفي من اهم الأدوات المستخدمة في تحليل السلامة الكلية وتقييم أوضاع الاستقرار المالي والتي تضم مجموعة من المؤشرات متمثلة في مؤشرات كفاية رأس المال، مؤشرات جودة الموجودات، مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية ، كما ان تحليل هذه المؤشرات الصادرة عن صندوق النقد الدولي يعكس مدى سلامة ومتانة القطاع المصرفي خلال فترة التحليل والتنبؤ ببعض المخاطر ومن أهمها المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تقاس عن طريق المعادلة الآتية: (AMF,2017:5)

المخاطرة الائتمانية = مخصص تدني الديون المشكوك في تحصيلها / القروض

واشار (Bunn,2003:2) إلى مؤشرات السلامة المالية على انها نسب جديدة نسبياً من الإحصاءات الاقتصادية التي تعكس مزيجاً من التأثيرات وهي مستمدة من أطر قياس تحليل السلامة الكلية، التي تم وضعت لرصد الشركات المالية، كما أنها مستمدة من أطر قياس الاقتصاد الكلي التي تم وضعها ل رصد النشاط الكلي في الاقتصاد، كما أنها تتضمن مناقشة للتمييز بين مجموعة أساسية للبيانات التي تكون متاحة

بشكل عام، ووجدت لتكون وثيقة الصلة لأغراض تحليلية في جميع البلدان تقريباً ومجموعة مساندة للبيانات التي لا تتوفر بسهولة ، ويمكن توضيح مؤشرات السلامة المالية من خلال الشكل (1) :

شكل (1) مؤشرات السلامة المالية

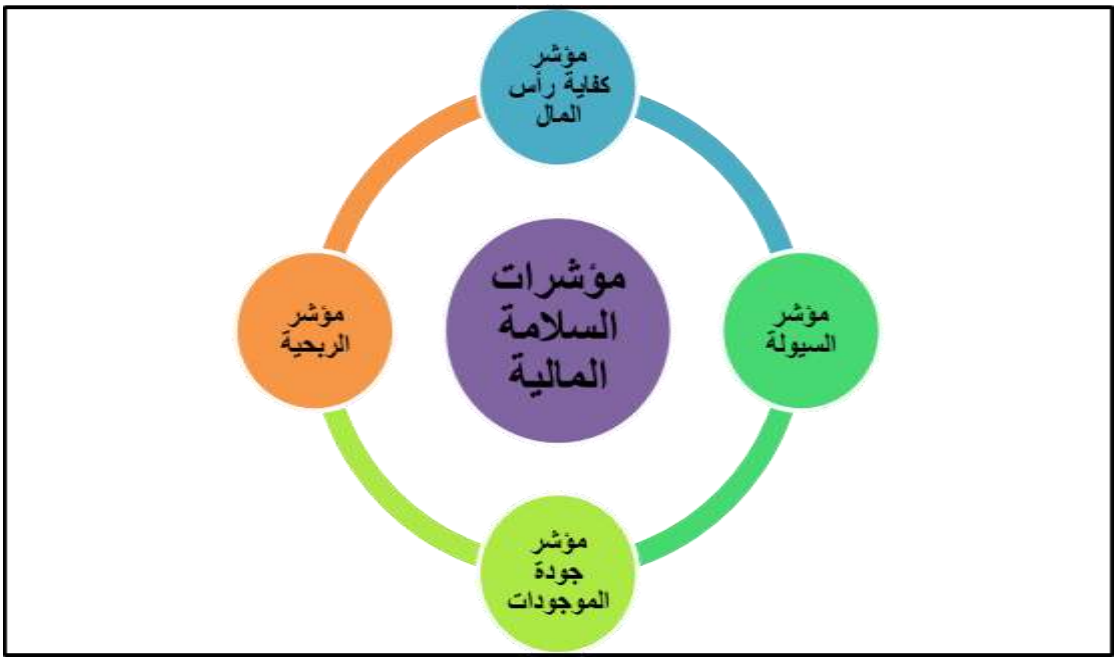

المصدر : من اعداد الباحثان

والاتي توضيح لاهم المؤشرات

- **مؤشر كفاية رأس المال :** يعد مؤشر كفاية رأس المال من المعايير الدولية التي تستعمل لقياس درجة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر التشغيلية لدى المصارف، وذلك لأجل حماية اموال المُودعين وتعزيز استقرار وكفاءة النظام المالي(Aspal & Dhawan, 2016: 3)

كفاية رأس المال= رأس المال / الموجودات الخطرة المرجحة*100

- **مؤشر جودة الموجودات:** تعتمد مؤشرات مصداقية رأس المال على مدى موثوقية مؤشرات جودة الموجودات حيث أن مخاطر الإعسار المالي للمؤسسات المالية والمصارف تكون اغلبها من نوعية الموجودات، (الموسوي واخرون،188:2017) وتقاس جودة الموجودات من خلال المعادلة الآتية

جودة الموجودات= الديون المتعثرة /إجمالي التسهيلات*100

- **مؤشر الربحية:** يركز مؤشر الربحية على المؤشرات التي تقسم ربحية المؤسسات المالية والمصارف اذ تقاس ربحية المصرف بالمعادلات الآتية:

معدل العائد على الموجودات= العائد / الموجودات*100

- **مؤشر السيولة:** تتمثل أهمية مؤشر السيولة في دوره الفعال بمتابعة السيولة للمؤسسات المالية والمصارف خاصة عند حالات الإعسار المالي نتيجة ضعف في إدارتها للسيولة وتقاس السيولة بالمعادلة الآتية:

السيولة= الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات*100

3. الجانب التحليلي والاحصائي لمتغيرات البحث

1.3. تحليل البيانات المالية لمصرف بغداد

تمثلت عينة البحث باختيار مصرف بغداد الذي يقع في محافظة بغداد في العراق، وذلك بسبب توفر البيانات المالية للمدة (2005-2019) على الموقع الرسمي الخاص بالمصرف، إذ تم تحليل بعض المؤشرات المالية لمتغيرات البحث المستقلة والتابعة، بالنسبة الى المتغير المستقل (المخاطر الائتمانية) فقد تضمن ثلاثة مؤشرات رئيسة تمثلت بـــ(نسبة القروض الى حق الملكية، نسبة القروض الى الموجودات، نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض). أما المتغير التابع (السلامة المالية) فقد تضمن ايضاً ثلاثة مؤشرات رئيسة تمثلت بـــ(كفاية رأس المال، مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية) ،ويمكن توضيح تلك المؤشرات من خلال الجدولين (1) و(2) والاتي :-

جدول (1) مؤشرات المخاطر الائتمانية لمصرف بغداد للمدة (2005-2019)

السنوات	نسبة القروض الى حق الملكية	نسبة القروض الى الموجودات	نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصليها الى القروض
2005	1.13	0.20	0.08
2006	0.73	0.13	0.17
2007	0.69	0.14	0.06
2008	0.49	0.08	0.31
2009	0.71	0.10	0.18
2010	1.52	0.19	0.10
2011	1.04	0.17	0.12
2012	0.66	0.11	0.12
2013	0.71	0.12	0.08
2014	0.78	0.12	0.07
2015	0.90	0.15	0.13
2016	0.69	0.16	0.15
2017	0.38	0.10	0.29
2018	0.42	0.10	0.27
2019	0.55	0.13	0.21
المتوسط	0.76	0.13	0.16

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف بغداد عبر الموقع الرسمي
https://www.bankofbaghdad.com.iq

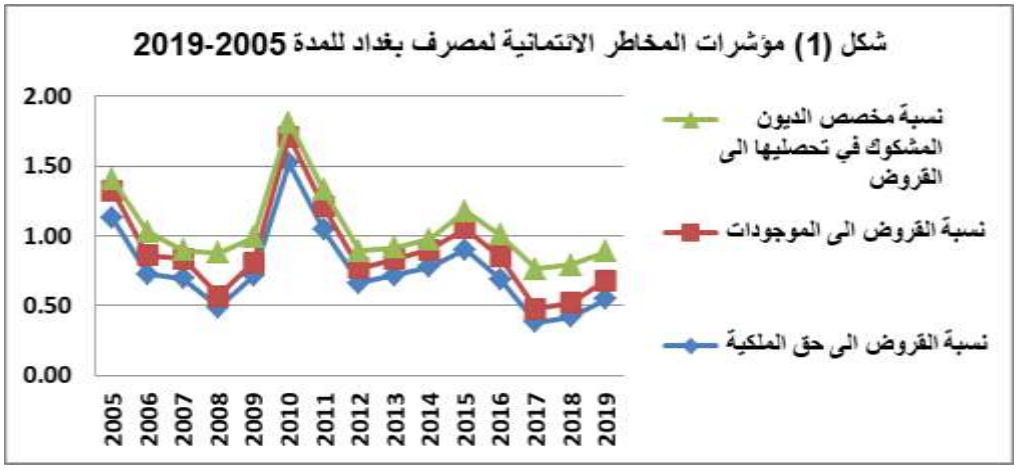

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج Excel 2010

- نسبة القروض الى حق الملكية : يبين هذا المؤشر مدى حجم القروض التي يمنحها المصرف من اموال المساهمين، ونلاحظ من الجدول (1) ان المؤشر كان متفاوت من سنة الى اخرى طيلة السنوات عينة الدراسة إذ حقق اعلى نسبة له في سنة 2010 بلغت 1.52% وادنى مستوى له بلغ 0.38% وهذا يعني ان المصرف قد وظف جزء بسيط من اموال المساهمين في القروض اما المتبقي فيعود الى توظيفها في الاستثمارات الاخرى .
- نسبة القروض الى الموجودات : هذا المؤشر يبين حجم الائتمانات النقدية الممنوحة من قبل المصرف ونسبتها من الموجودات الكلية التي يمتلكها المصرف، ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي تقيس مدى كفاءة وقدرة المصرف في توظيف الموارد المالية لتحقيق العائد. نلاحظ من الجدول (1) ان ادنى مستوى وصلت اليه القروض من مجموع الموجودات هو في سنة 2008 بنسبة 0.08% وبلغ اعلى مستوى لها بلغ بنسبة 20% في سنة 2005 وبشكل عام يتضح ان هذا المؤشر كان ضعيفاً على مدى السنوات عينة الدراسة وهذا يدل على ان المصرف يركز استثماراته في جوانب اخرى تتعلق بالاستثمارات طويلة الاجل والاوراق المالية كالأسهم والسندات من اجل الحفاظ على المركز المالي للمصرف على الرغم من ان اهم بنود الاستثمار في الميزانية العمومية هي القروض ، وعموماً هذا الاجراء يعد في صالح المصرف لأنه يقلل من احتمالية تعرض المصارف الى مخاطر ائتمانية تتعلق بسداد مبالغ القروض.
- نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض :يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة جداً في بيان مدى امكانية المخصص المحدد من المصرف لمواجهة مخاطر عدم السداد من قبل المقترضين، إذ ان ارتفاع هذا المؤشر يدل على ان هناك احتمالية نكول علية من المقترضين في سداد المبلغ مما يدفع المصرف الى تكوين مخصص ديون لمواجهة المخاطر المحتملة، نلاحظ من الجدول(1) ان اعلى مخصص كان بنسبة 0.31% في سنة 2008 مما يتطلب من المصرف ان يُكون مخصص ديون يتناسب مع حجم القروض الممنوحة للزبائن لمواجهة المخاطر المحتملة.

جدول (2) مؤشرات السلامة المالية لمصرف بغداد للمدة (2005-2019)

السنوات	كفاية رأس المال	مؤشر السيولة	مؤشر الربحية
2005	0.32	0.51	0.01
2006	0.28	0.57	0.03
2007	0.33	0.44	0.06
2008	0.34	0.38	0.04
2009	0.18	0.60	0.02
2010	0.17	0.60	0.01
2011	0.25	0.52	0.02
2012	0.22	0.62	0.02
2013	0.25	0.57	0.02
2014	0.25	0.54	0.02
2015	0.29	0.56	0.00
2016	0.46	0.45	0.02
2017	0.50	0.46	0.01
2018	0.41	0.55	0.00
2019	0.45	0.49	0.01
المتوسط	0.31	0.52	0.02

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف بغداد عبر الموقع الرسمي
https://www.bankofbaghdad.com.iq

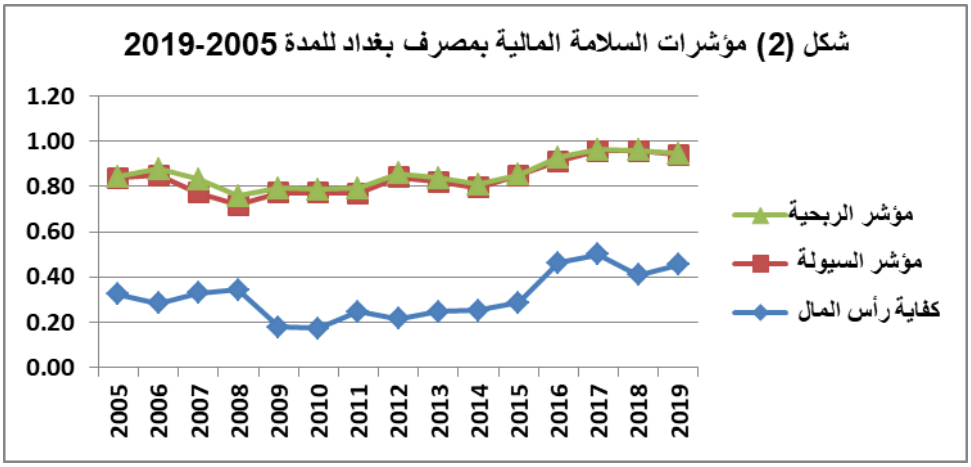

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج Excel 2010

- مؤشر كفاية رأس المال : اظهرت نتائج الجدول (2) أن معدل كفاية رأس المال للمصرف كان متنوعاً من سنة الى اخرى حيث سجل ادنى مستوى له في سنة 2010 بمعدل 0.17 ثم اخذ بالتزايد بشكل تدريجي نوعاً ما ليصل الى اعلى مستوى له في سنة 2017 بمعدل 0.50 وبمعدل عام بلغ 0.30% مما يشير الى ان مصرف بغداد يعمل وفق متطلبات لجنة بازل 2 والبالغة 12% .
- مؤشر السيولة : تشير نتائج الجدول (2) ان نسبة السيولة في المصرف شبه مستقرة طيلة المدة المدروسة بمتوسط عام بلغ 0.52% مما يدل على ان المصرف استثمر الاموال المتوفرة لديه في الأصول السائلة لتحقيق الارباح وفي نفس الوقت احتفظ المصرف بجزء من امواله لمواجهة السحوبات الطارئة مستقبلاً.
- مؤشر الربحية : يتضح من خلال الجدول (2) ان مصرف بغداد حقق ارباحاً مستقرة طيلة المدة بمعدل عام بلغ 2% وهذا يدل على ان المصرف ركز استثماراته في الموجودات التي تتسم بالجودة.

2.3. تحليل تأثير المخاطر الائتمانية على السلامة المالية للمصرف عينة البحث :

من اجل اختبار فرضيات البحث الرئيسة والفرعية سيتم استخدام برنامج الحزمة الاحصائية (SPSS.V25) واستخدام معادلة الانحدار وفق طريقة الانحدار الخطي البسيط فضلاً عن استخدام معامل التفسير (R^2) الذي يمكن من خلاله تقدير التغيرات التي تطرأ على متغير السلامة المالية ،فضلا عن استخراج معامل الانحدار وقيمة (F) لمعامل الانحدار لبيان معنويتها وكما في الجدول (3) .

جدول (3) تأثير مؤشرات المخاطر الائتمانية على مؤشرات السلامة المالية للمصرف عينة البحث

	المستقل / التابع	a	B	قيمة (F) المحسوبة	قيمة (t) المحسوبة	معامل التفسير R Square	مستوى المعنوية Sig.
		نسبة القروض الى حق الملكية					
مؤشرات	كفاية رأس المال	.476	.214	7.957	7.739	.380	.000
	مؤشر السيولة	.454	.092	2.426	9.425	.157	.000
	مؤشر الربحية	.008	.026	0.326	2.206	.024	.046
	نسبة القروض الى الموجودات						
	كفاية رأس المال	.358	.541	.462	3.520	.034	.004
	مؤشر السيولة	.488	.268	.248	6.584	.019	.000

	مؤشر الربحية	.030	.080	.445	1.822	.033	.092
نسبة القروض المشكوك في تحصيلها الى القروض							
	كفاية رأس المال	.016	.448	5.974	0.262	.315	.030
	مؤشر السيولة	.402	.469	2.409	2.516	.156	.026
	مؤشر الربحية	.173	.893	.378	4.897	.028	.000

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج الحزمة الاحصائية SPSS.V25

يتبين من الجدول (3) ان معامل انحدار نسبة القروض الى حق الملكية على نسبة كفاية رأس المال بلغت (.214) وهذا يعني ان نسبة كفاية رأس المال ستزاد بمقدار(.214) اذا ازدادت نسبة القروض الى حق الملكية، علماً ان هذا التأثير معنوي عند مستوى (1%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت(7.739) وقيمة (F) المحسوبة بلغت (7.957) وهي قيمة معنوية عند المستوى (1%) . اما بالنسبة الى معامل التفسير فقد بلغ (.380) وهذا يعني ان نسبة القروض الى حق الملكية فسرت ما مقداره (.380) من التغيرات التي تطرأ على كفاية رأس المال، اما المتبقي يعود الى عوامل اخرى غير داخلة في الانموذج . كما يتضح من الجدول (3) ان معامل انحدار نسبة القروض الى حق الملكية على مؤشر السيولة بلغ (.092) وهذا يعني ان نسبة السيولة ستزاد بمقدار(.092) اذا ازدادت نسبة القروض الى حق الملكية، علماً ان هذا التأثير معنوي عند مستوى (1%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت(9.425) وقيمة (F) المحسوبة بلغت (2.426) وهي قيمة معنوية عند المستوى (1%). اما بالنسبة الى معامل التفسير فقد بلغ (.157) وهذا يعني ان نسبة القروض الى حق الملكية فسرت ما مقداره (.157) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر السيولة، اما المتبقي يعود الى عوامل اخرى غير داخلة في الانموذج . ويمكن ان نلاحظ ان معامل انحدار نسبة القروض الى حق الملكية على مؤشر الربحية بلغ (.026) وهذا يعني ان نسبة الربحية ستزاد بمقدار(.026) اذا ازدادت نسبة القروض الى حق الملكية، علماً ان هذا التأثير معنوي عند مستوى (5%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت(2.206) وقيمة (F) المحسوبة بلغت (0.326) وهي قيمة معنوية عند المستوى (5%) . اما بالنسبة الى معامل التفسير فقد بلغ (.024) وهذا يعني ان نسبة القروض الى حق الملكية فسرت ما مقداره (.157) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الربحية، اما المتبقي يعود الى عوامل اخرى غير داخلة في الانموذج . وعليه لا يمكن قبول فرضية العدم مما يعني وجود تأثير

ذات دلالة احصائية معنوية بين نسبة القروض الى حق الملكية وبين (كفاية رأس المال، مؤشر السيولة، مؤشر الربحية).

يتبين من الجدول (3) ان معامل انحدار نسبة القروض الى الموجودات على كفاية رأس المال بلغت (.358) وهذا يعني ان كفاية رأس المال ستزاد بمقدار(.358) اذا ازدادت نسبة القروض الى الموجودات، علماً ان هذا التأثير معنوي عند مستوى (1%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت(3.520) وقيمة (F) المحسوبة بلغت (.462) وهي قيمة معنوية عند المستوى (1%) . اما بالنسبة الى معامل التفسير فقد بلغ (.034) وهذا يعني ان نسبة القروض الى الموجودات فسرت ما مقداره (.034) من التغيرات التي تطرأ على كفاية رأس المال، اما المتبقي يعود الى عوامل اخرى غير داخلة في الانموذج . كما يمكن ملاحظة ان معامل انحدار نسبة القروض الى الموجودات على مؤشر السيولة بلغت (.268) وهذا يعني ان السيولة ستزاد بمقدار(.268) اذا ازدادت نسبة القروض الى الموجودات، علماً ان هذا التأثير معنوي عند مستوى (1%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت(6.584) وقيمة (F) المحسوبة بلغت (.248) وهي قيمة معنوية عند المستوى (1%) . اما بالنسبة الى معامل التفسير فقد بلغ (.019) وهذا يعني ان نسبة القروض الى الموجودات فسرت ما مقداره (.019) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر السيولة، اما المتبقي يعود الى عوامل اخرى غير داخلة في الانموذج . اما بالنسبة الى معامل انحدار نسبة القروض الى الموجودات على مؤشر الربحية بلغ (.080) وهذا يعني ان الربحية ستزداد بمقدار(.080) اذا ازدادت نسبة القروض الى الموجودات، علماً ان هذا التأثير غير معنوي عند مستويين (1%) و (5%) وان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت(1.822) وقيمة (F) المحسوبة بلغت (.445) وهي قيمة غير معنوية، اما بالنسبة الى معامل التفسير فقد بلغ (.033) وهذا يعني ان نسبة القروض الى الموجودات فسرت ما مقداره (.033) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الربحية، اما المتبقي يعود الى عوامل اخرى غير داخلة في الانموذج . وعليه يتضح وجود تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين نسبة القروض الى الموجودات وبين (كفاية رأس المال و مؤشر السيولة) ، في حين تبين انه لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين نسبة القروض الى الموجودات ومؤشر السيولة، لان مستوى المعنوية أعلى من الحد المقبول .

يتبين من الجدول (3) ان معامل انحدار نسبة القروض المشكوك في تحصيلها الى القروض على مؤشر كفاية رأس المال بلغت (.448) وهذا يعني ان كفاية رأس المال ستزاد بمقدار(.448) اذا ازدادت نسبة القروض المشكوك في تحصيلها الى القروض، علماً ان هذا التأثير معنوي عند مستوى (5%) لان قيمة (t) المحسوبة

لمعامل الانحدار كانت(0.262) وقيمة (F) المحسوبة بلغت (5.974) وهي قيمة معنوية عند المستوى (5%) . اما بالنسبة الى معامل التفسير فقد بلغ (.315) وهذا يعني ان نسبة القروض المشكوك في تحصيلها الى القروض فسرت ما مقداره (.315) من التغيرات التي تطرأ على كفاية رأس المال، اما المتبقي يعود الى عوامل اخرى غير داخلة في الانموذج . كما يمكن ان نلاحظ ان معامل انحدار نسبة القروض المشكوك في تحصيلها الى القروض على مؤشر السيولة بلغ (.469) وهذا يعني ان السيولة ستزاد بمقدار(.469) اذا ازدادت نسبة القروض المشكوك في تحصيلها الى القروض، علماً ان هذا التأثير معنوي عند مستوى (5%) وان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت(2.516) وقيمة (F) المحسوبة بلغت (2.409) وهي قيمة معنوية عند المستوى (5%). اما بالنسبة الى معامل التفسير فقد بلغ (.156) وهذا يعني ان نسبة القروض المشكوك في تحصيلها الى القروض فسرت ما مقداره (.156) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر السيولة، اما المتبقي يعود الى عوامل اخرى غير داخلة في الانموذج . واخيراً تشير النتائج الاحصائية ان معامل انحدار نسبة القروض المشكوك في تحصيلها الى القروض على مؤشر الربحية بلغ (.893) وهذا يعني ان الربحية ستزاد بمقدار(.893) اذا ازدادت نسبة القروض المشكوك في تحصيلها الى القروض، علماً ان هذا التأثير معنوي عند مستوى (1%) وان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت(4.897) وقيمة (F) المحسوبة بلغت (.378) وهي قيمة معنوية عند المستوى (1%). اما بالنسبة الى معامل التفسير فقد بلغ (.028) وهذا يعني ان نسبة القروض المشكوك في تحصيلها الى القروض فسرت ما مقداره (.156) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الربحية، اما المتبقي يعود الى عوامل اخرى غير داخلة في الانموذج . وعليه نستنتج انه لا يمكن قبول فرضية العدم التي تنص على انه لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية بين نسبة القروض المشكوك في تحصيلها الى القروض وبين المؤشرات (كفاية رأس المال، مؤشر السيولة، مؤشر الربحية) .

4. الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

1- ارتفاع مؤشرات المخاطر الائتمانية لمصرف بغداد خلال السنوات 2010 و 2011 وهذا يعود الى ارتفاع حجم الائتمانات الممنوحة من قبل المصرف في تلك الفترة.

2- حقق مصرف بغداد اداء شبه متقارب لمؤشرات السلامة المالية في السنوات الاولى لتشهد بعد ذلك ارتفاعات بسيطة في السنوات الاخيرة ابتداءاً من سنة 2016 .

3- تعد مؤشرات السلامة المالية مهمة جداً للمصارف بسبب المخاطر العديدة التي تتعرض لها، لأنه في ظل وجود هذه المؤشرات تستطيع المصارف التعرف على الازمات المالية واتخاذ الاجراءات المناسبة له.

4- تبين من خلال الجانب الاحصائي وجود تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين مؤشرات المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية، باستثناء مؤشر نسبة القروض الى الموجودات على مؤشر الربحية وذلك لان مستوى المعنوية (9.5%) وهو اعلى من المستوى المقبول (5%).

ب- التوصيات :

1- ينبغي ان تقوم المصارف بتنويع محفظتها الاستثمارية في عدة مجالات من اجل تلافي الازمات المالية .

2- يفضل ان تقوم المصارف بتدريب العاملين وتطوير مهاراتهم عن منح القروض من اجل ان تكون عملية منح القروض اكثر دقة لتلافي المشاكل الناجمة عن الاقراض .

3- ينبغي على المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي وبنك التسويات ولجنة بازل ان تضع تعليمات اكثر صرامة فيما يخص السلامة المالية والزام المصارف بتطبيق التعليمات.

4- ضرورة اهتمام المصارف بتكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لأنه يعتبر الدعامة الاساسية لتغطية المخاطر الائتمانية .

قائمة المراجع :

أ- المراجع العربية

1. الموسوي، امير علي والدهان، جنان مهدي والجبوري، هدير خيون، استخدام انموذج CAMELS كأداة لقياس السلامة المصرفية ،المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 14 ، العدد 58 ، 2017.
2. أمين، صلاح الدين محمد، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف- بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة ، مجلة المنصور، العدد 13 ، بغداد ، العراق ،2010 .
3. سعيد، عبد السلام لفته، الائتمان المصرفي، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس ، 2000.
4. يوسف، رواء احمد، علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف دراسة تطبيقية في المصرف الأردني الكويتي ،جامعة تكريت ،كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المجلد 51 ، العدد 41 ، 2019.

ب- المراجع الاجنبية

5. Agyepong, Benjamin," An Assessment Of Credit Risk Management Practices Of Agricultural Development Bank Limited", A Thesis Submitted To Department Of Accounting And Finance Kwame Nkrumah University Of Science And Technology School Of Business In Partial Fulfillment Of The Requirements , 2015.
6. Arbana, Sahiti & Muhamet, Aliu," The Effect Of Credit Risk Management On Banks' Profitability In Kosovo", European Journal Of Economic Studies, Vol.(18),NO. 4, 2016 .
7. Aspal , Parvesh Kumar , And Dhawan , Sanjeev , " Camels Rating Model For Evaluating Financial Performance Of Banking Sector: A Theoretical Perspective' , International Journal Of System Modeling And Simulation Vol. 1, 2016 . IMF.
8. Broll, Udo& Pausch Thilo& Welzel, Peter," Credit Risk And Credit" , Derivatives In Banking",NO.228, 2002.
9. Bunn, P., And Victoria Redwood, "Company Accounts Based Modelling Of Business Failures And The Implications For Financial Stability", Working Paper 210 (Bank Of England).2003.
10. Dan Luy, Dam," Evaluation Of Credit Risk Management Policies And Practices In A Vietnamese Joint-Stock Commercial Banks Transaction Office, 2010.
11. Deutsche Bundes Bank, Financial Soundness Indicators-Financial Stability Review, Frankfort, 2006.
12. Goodhart, Charles," Liquidity Risk Management", Banque De France, Financial Stability Review: Special Issue On Liquidity , No. 11,2008.
13. Konovalova N.& Kristovska I.& Kudinska M.," Credit Risk Management Commercial Banks", Journal Of Management Studies, Vol.13 No.2. 2016.
14. Mirkovic,Vladimir& Dasic, Boban& Siljkovic, Boris." MARKET RISK MANAGEMENT IN BANKS", 13th International Conference Research And Development In Mechanical Industry, 2013.
15. Mishkin, Frederic, Financial Markets And Institutions Addison Wesley Longman Inc.3rd.Ed U.S.A., 2000.
16. Santoso, Wimboh, Effective Financial System Stability Framework-Seacen Centre. MALAYSIA 2007.
17. Xiaojunjia&Menggang," An Index System For Financial Safety Of China",Journal Of Industrial Engineering And Management,N.8(2), 2015.
18. Zamore, Stephen& Ohene Djan, Kwame& Alon, Ilan& Hobdari, Bersant," Credit Risk Research: Review And Agenda", Emerging Markets Finance And Trade,2018 .